

دور المجتمع المدني الجزائري في تمتين شبكة العلاقات الاجتماعية

أ.شاوي رياض

جامعة تبسة

البريد الإلكتروني: riad11h@yahoo.fr

الملخص:

اكتسب موضوع المجتمع المدني اليوم اهتمامًا واسعًا في مختلف العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع خصوصًا. وفي سياق هذا الاهتمام المتزايد حاولنا معالجة مسألة علاقة الحركة الجمعوية بشبكة العلاقات الاجتماعية، التي تعتبر مؤثرًا هامًا على نمو المجتمع وتطوره.

وقد عالجنا الموضوع من زاويتين: تطرقت الأولى إلى عرض مختلف العوامل التي أثرت في ولادة المجتمع المدني الجزائري وتطوره بعد ذلك. وتناولت الثانية الرهانات المستقبلية لمؤسساته في ضوء الكثير من العوائق الاجتماعية والثقافية والسياسية.

Résumé:

La société civile revêt aujourd'hui un écho très large en science sociale et en sociologie. Dans ce cadre, nous essayons de traiter le thème du mouvement associatif et sa relation avec le réseau des relations sociales.

Notre article est structuré de la manière suivante: d'une part, nous présenterons les différents facteurs ayant un impacte sur la naissance et la croissance de ce phénomène, et d'autre part, nous discuterons les prochains enjeux de la société civile à la lumière des obstacles socioculturels et politiques.

مقدمة:

شهد المجتمع الجزائري منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي تحولات سوسيوثقافية عميقة، ساهمت فيها العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية المرتبطة بظهور نظام عالمي جديد كانت العولمة إحدى تجلياته. وقد أدت هذه المتغيرات البنائية والوظيفية إلى ولادة مؤسسات المجتمع المدني بشكل واسع جداً لم يسبق له مثيل قبل ذلك في تاريخ المجتمع الجزائري، الذي كان قد تعرف على هذا الشكل من البناءات الاجتماعية أثناء فترة الاستعمار الفرنسي خاصة بعد صدور قانون 1901 المتعلق بالجمعيات.

وان البحث في موضوع المجتمع المدني في الجزائر قد واجه في بداياته العديد من الإشكاليات النظرية والمنهجية تعلقة بأسباب عديدة يمكن أن نذكر منها: حداثة الظاهرة حيث لم تكن هذه المؤسسات قبل التسعينات منتشرة إلا بعدد قليل لم يسمح لها باكتساب دور مؤثر في الحياة الاجتماعية والثقافية، ثم تعقدها مجتمعياً مع وجود تشابكات عديدة لها مع حقول اجتماعية أخرى، فقد شكل المجتمع المدني نقطة تقاطع لثلاث بناءات مختلفة في تكويناتها وامتيازها في أهدافها، أولها النظام السياسي ومختلف النخب التابعة له والذي يسعى للمحافظة على وجوده، وثانيهما قوى المعارضة السياسية الطامحة لبلوغ السلطة ومراكز اتخاذ القرار، وأما الثالثة فهي قوى المجتمع المطالبة بتحسين أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث حاول كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة توظيف المجتمع المدني بما يحقق مصالحه وطموحاته.

وبالإضافة إلى ما قيل سابقاً فقد شكلت الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات أحد أهم العوائق أمام تقدم البحوث العلمية حول الحركة الجمعوية، فاعلَب الكتابات في تلك الفترة غلب عليها البعد النظري المحض، مما لم يسمح بالتقصي أكثر حول الظاهرة، وقد جاء مقالنا كمحاولة للمساهمة في تقديم

تصور جديد حول هذا الموضوع المهم من خلال ربطه بمفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية التي اعتبرها مالك بن نبي مؤشر على بقاء المجتمع وتطوره. وكان لتلك المتغيرات السابقة الذكر وعوامل أخرى خارجية التأثير الكبير على طبيعة تكوّن الجمعيات في الجزائر وعلى أداء أدوارها وتحقيق أهدافها بعد ذلك، خاصة وقد حمل المواطنين في أذهانهم منذ لحظات التأسيس الأولى للمجتمع المدني صورة إيجابية حول العمل الجماعي نتيجة للتجارب الإيجابية المتراكمة عبر التاريخ الطويل للمجتمع الجزائري، ولم يكن بوسعنا أن نعطي حكماً متسرعاً على دور الحركة الجمعوية في الجزائر دون محاولة البحث والتقصي في كل الظروف المحيطة بهذا الحقل الاجتماعي الجديد، منطلقين من تساؤل أولي حول دور الحركة الجمعوية في إثراء شبكة العلاقات الاجتماعية التي تتفاعل ضمنها كل طاقات المجتمع، ومن ثم نتطرق إلى أهم العوائق التي تواجه الحركة الجمعوية وتحول دون تحقيقها للفاعلية المطلوبة.

العرض:

شكل البحث في مختلف إشكاليات المجتمع المدني موضوعاً خصباً للدراسات السوسيولوجية ومختلف العلوم الاجتماعية، نظراً لحدثة الظاهرة في البلدان العربية التي دخلها المفهوم في وقت متأخر جداً بالمقارنة بما حدث في البلدان الأوروبية، حيث أن مفهوم المجتمع المدني قد ظهر في أوروبا خلال القرن الثامن عشر عند عديد المفكرين الفرنسيين والألمان وكذا الإنجليز. وعليه وجب الرجوع إلى هذه الفترة التاريخية ولو بصورة وجيزة لفهم السياق السوسيوثقافي الذي أنتج المفهوم واثّر في دلالاته، ثم نتتبع انتقاله بعد ذلك إلى البلدان العربية والجزائر خصوصاً في نهاية القرن العشرين.

أولاً: السياق السوسيوثقافي لولادة المجتمع المدني الأوروبي.

ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني في أوروبا ارتباطاً وثيقاً بولادة المجتمع الرأسمالي، حيث أنه لم يستخدم بصورة ملموسة إلا مع بروز نظام سياسي جديد بعد قيام الثورة الفرنسية وما ترتب عنها من تغيير على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ففي تلك اللحظة التاريخية من مسار تكون المجتمعات الأوروبية تشكلت صورة مجتمع جديد يختلف تماماً عن المجتمع القديم سواءً من جانبه التكويني أو الوظيفي، فقد أعادت الثورات السياسية والاجتماعية والفكرية في أوروبا هيكله جهاز الدولة بالتنسيق مع المؤسسات الإدارية والقضائية والمالية الجديدة، وتكيفه مع المبادئ العامة للمجتمع البرجوازي الجديد وخصائص الدولة الليبرالية، و" هكذا تشكل مجتمع لا يقتصر على كونه منظومة مبادلات داخلية وخارجية فقط، بل هو قبل كل شيء عامل إنتاج لذاته ⁽¹⁾، قادراً على تحقيق أهدافه بعيداً عن كل ممارسات القهر والرقابة والتحكم في مصيره. ومن هنا بدأ الظهور الفعلي للمجتمع المدني الذي كانت أول تجلياته على شكل حركة نقابية اهتمت بنضال الطبقة العمالية وتصديها للاستغلال اللاعقلاني للرأسمالية الصناعية.

ومما ساعد على تبلور مفهوم المجتمع المدني تلك الحركية الفكرية والفلسفية - كانت مصاحبة للتحويلات الاجتماعية والسياسية السابقة الذكر - التي ساهم فيها العديد من الفلاسفة والمفكرين بدءاً بهوبز وجون لوك مروراً بجون جاك روسو وهيجل وماركس ووصولاً إلى انطوني غرامشي في الثلث الأول من القرن العشرين، حيث عُدت مساهمة هيجل في تكريس المجتمع المدني مساهمة مرجعية أصيلة نظراً لعمقها النظري من جهة أولى، ولأنها جاءت في فترة تاريخية شهدت التجسيد الواقعي لمؤسسات المجتمع المدني من جهة ثانية، حيث يرى هيجل في المجتمع

¹ - Touraine (Alain). **Production de la Société**, édition Seuil, Paris, 1973, P 8.

المدني ضرورة لا غنى عنها، دونها يكون الناس مجرد جمهور لا تأثير له، فارتباط الفرد بمختلف هذه الجمعيات يعطي له الأهمية الكبرى ودوره الاجتماعي الفعال، ويقصد هيجل بمؤسسات المجتمع المدني أيضا الحياة المتصلة بالأفراد ونشاطاتهم المتعلقة بالإنتاج والمبادلات التي تساهم في إدماج الفرد وتضمن حمايته، وتجعل منه عنصرا اجتماعيا فعالا يحول انضمامه إلى هذه الجمعيات والمؤسسات دون تعرضه إلى تعسف الدولة عبر أجهزتها العسكرية⁽¹⁾.

وفي حين كان هيجل يرى في وجود الدولة ضرورة ملحة لقوة المجتمع المدني كان كارل ماركس رافضا للدولة في صورتها السياسية المطبوعة بالبعد الإيديولوجي، المرتبط حتمًا بالطبقة البرجوازية المسيطرة، فالدولة السائدة في تلك الفترة أو التي ستسود في كل نظام رأسمالي حسبه هي مجرد وسيلة في خدمة الطبقة المشار إليها سابقا، ويصبح المجتمع المدني في هذه الوضعية مجرد "أساس لاستغلال العمال وإذلالهم، ومن ثمة فليس هناك حيزا مستقلا حقيقياً يتيح للعمال التطوير الكامل لقدراتهم"².

وخلال مدة زمنية معتبرة قاربت القرن من الزمان-القرن التاسع عشر- تعرض مفهوم المجتمع المدني إلى جدالات فكرية وفلسفية عديدة، وواجه مواقف متناقضة أثرت على حضوره الاجتماعي كممارسة واقعية إلى غاية الثلث الأول من القرن العشرين لما أُعيد النظر في أهميته الاجتماعية والسياسية وأعطيت له

¹ - بشارة (عزمي). المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 45.

² - دليو ستفنس. التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت/ربيع وهبة، نسخة الكترونية، منتدى مكتبة الإسكندرية، ص378

دلالة جديدة، حيث أن "التحول الكبير الذي عرفه المفهوم كان مع المفكر الإيطالي أنطوني غرامشي الذي استخدمه في جميع مؤلفاته تقريبا ودفاتر السجن خاصة " (1)، وكانت نظريته للمجتمع المدني مرتبطة كثيرا بظروف حياته وخاصة دوره السياسي في الحزب الاشتراكي الايطالي، في سياق المقارنة بين الثورة العمالية التي نجحت في روسيا ونظيرتها التي لم تتجح في أوروبا، فأراد توجيه الماركسيين إلى طريق ثانٍ يصلون من خلاله إلى تحقيق الدولة الاشتراكية، فخصوصية الوضع في أوروبا وطبيعة السلطة حسبه تفرض اتخاذ طريق آخر غير الذي اتبع في روسيا، مفاده احتلال المواقع المؤثرة في الفضاء الخاص بالمجتمع المدني واستخدامه لتحقيق الهيمنة الإيديولوجية والثقافية بديلا عن القوة والعنف.

فالفكرة الأساسية عند غرامشي هي أن المجتمع المدني ليس فضاءً للتنافس الاقتصادي كما هو الشأن عند ماركس، ولكنه فضاء للتنافس الإيديولوجي وجزء لا يتجزأ من الدولة، التي هي توازن بين السيطرة السياسية لفئة ما وبين مصالح القطاعات الأخرى، فالدولة عنده تساوي مجتمع مدني زائد مجتمع سياسي (2)، فكان إذن ومن خلال هذا الاتجاه الغرامشي أن انتقل الاهتمام بموضوع المجتمع المدني كأحد مجالات البناء الفوقي.

وبعد أن غاب مفهوم المجتمع المدني ومختلف المفاهيم المرتبطة به على المستوى التنظيري من جهة، وعلى مستوى الممارسة الميدانية من جهة ثانية لفترة

¹ - لبيب (طاهر). " المجتمع المدني في الوطن العربي "، في مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية،

الكويت، عدد 61-62، 1989، ص 249.

² - غرامشي (أنطوني). الأمير الحديث، ت/ قيس الشامي، منشورات عويدات، بيروت، باريس، دون سنة، ص

ليست بالقصيرة، عاد بقوة في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية يطول الحديث عنها، كانت دافعاً لعودته بقوة إلى الحياة العامة في المجتمعات الأوروبية والغربية بصفة عامة، وبعدها الانتقال إلى الدول الأخرى من العالم وخاصة إلى أمريكا اللاتينية وبعض البلدان العربية. حيث حملت هذه العودة الجديدة معها مفاهيم جديدة أضيفت إلى قاموس المجتمع المدني، أهمها مفهوم "الحركات الاجتماعية الجديدة" الذي أطلقه عالم الاجتماع الفرنسي (الان توران Alain Touraine) على المنظمات والحركات الاحتجاجية في الستينات خاصة بعد الثورة الطلابية لعام 1968، ويُرجع الباحث (نوفو إريك. Neveu Erik) سبب بروز هذا الشكل الجديد من مؤسسات المجتمع المدني "إلى ظهور طريقة مستحدثة تستعمل لتحديد نماذج أصيلة للتعبئة ظهرت في الستينات من القرن العشرين، وكذلك بروز نماذج نظرية جديدة تستخدم لدراسة الحركات الاجتماعية لم تكن معروفة من قبل"⁽¹⁾، أي أننا أمام أشكال مستجدة من الفعل الجماعي فرضت تطوير سوسيولوجيا جديدة لتتناول هذه الظاهرة سُميت سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الجديدة، أتاحت الفرصة لتتناول هذا الموضوع بأكثر عمقاً وبصرامة منهجية أدق.

لقد أحدثت التغيرات السابقة ديناميكية جديدة في حقل العمل الجماعي استدعت التفسير والفهم العميق لتأثيراتها الاجتماعية، وحيث " لا يمكن فهم ديناميكية التوسع في الجمعيات والمنظمات من غير ربطها بتطور الترابط

¹- Neveu (Erik). **Sociologie des Mouvements Sociaux**, edition La découverte, 3ème, edition, Paris, 2002, P66.

الاجتماعي الذي أدى إلى ظهورها ونشاطها وفعاليتها"¹، فقد سُجل تعدداً كبيراً في اهتمامات الحركات الاجتماعية الجديدة لتشمل المجالات الاجتماعية والثقافية والبيئية... وغيرها، وانخرطت في صفوفها فئات اجتماعية متعددة وجديدة خاصة النساء والشباب المثقف، هذه الفئات ذات المستوى التعليمي المقبول تحمل أفكاراً وتصورات مختلفة حول الحياة الثقافية والسياسية تريد تجسيدها على أرض الواقع، ويملك معظمها وعياً جمعوياً بأساسيات الفعل الجمعي الفعال.

ثانياً: المجتمع المدني العربي: إشكالية التأصيل وعوائق الممارسة

بدأ تداول مفهوم المجتمع المدني عند فئة قليلة من المثقفين العرب كآلية من آليات تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي بعد الأزمات العميقة التي اعترضت طريق التنمية الشاملة، التي كانت الطموح النهائي لمختلف الجماهير العربية بعد سنوات النضال ضد الاستعمار الأوروبي، وقد كان دخول مفهوم المجتمع المدني إلى التفكير العربي متأخراً جداً بالمقارنة مع ما حدث في المجتمعات الغربية، ربما يعود هذا إلى أن المثقفين العرب لم يعتبروا هذا المفهوم من الأولويات كقضايا مثل الوحدة القومية والقضية الفلسطينية⁽²⁾، ثم إن المجتمعات العربية كانت لا تزال تحت نشوة الانتصار وتحقيق الاستقلال الوطني الذي أُعتبر في حد ذاته هدفاً، ولم يُتخذ كوسيلة لتحقيق أهداف حضارية دائمة، فلم تكن أنظمة الحكم العربية حينها ترى ضرورة في وجود المجتمع المدني لأنها رفعت شعاراً شعبوياً يدعي القدرة على تبني كل المطالب

¹ - SUE ROGER. *La société civile face au pouvoir*, Paris, Presses de Sciences Politique 2003

² - قنديل أمين (مرسي). *المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة الجمعيات الأهلية في الوطن العربي*، دار

المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 39.

الاجتماعية وتحقيقها دون مشاركة القوى المجتمعية القاصرة -حسب تصور النخب الحاكمة- على أن تُدرك أهدافها إلا في نطاق سياسة الأنظمة الأحادية.

وقد اتجهت معظم التحليلات السوسيولوجية والقراءات الصحفية إلى تحميل الأنظمة السياسية الحاكمة مسؤولية الضعف الذي تعرض له المجتمع المدني، غير أن المسؤولية الكبرى لهذا الأمر حسب وجهة نظرنا تتحملها النخبة المثقفة التي لم تمارس دورها الحضاري المنتظر، ويرجع ذلك لاجتماع جملة من الأسباب نذكر منها: أولاً، ضعفها المعرفي وعدم قدرتها على استيعاب ما يحدث أمامها من تغيرات متسارعة نتيجة انصرافها إلى معالجة قضايا هامشية، وثانياً ضعفها "النفسي" أمام رجال السياسة مما جعلها في تبعية دائمة لهم، وثالثاً وهذا أهم، انقسامها على ذاتها مما شنت جهودها وقلل نفوذها. حيث يمكن الإشارة إلى أن الانقسام في الآراء والاختلاف إلى حد التعارض والصراع الذي تعيشه النخبة العربية على المستوى الفكري والإيديولوجي حول الكثير من القضايا لم يكن وليد القرن العشرين فحسب، إنما تمتد جذوره إلى القرن التاسع عشر حيث بدأ الصراع بين ما يسمى بالنخب التقليدية -ذات المرجعية الدينية في الغالب- والنخب التقدمية، كسبب من أسباب فشل السياسات الثقافية للنهضة الذي أدى إلى هذا الانشقاق المطلق بين ثقافتين وعصرين وحضارتين وأمتين: أمة تقليدية تعيش على الماضي، وأمة حديثة تعيش على حاضر هش وقلق، ولا آفاق لها، يدفعها الالتحاق أكثر فأكثر بالغرب المتطور (1).

وامتد الانقسام داخل النخبة العربية ليؤثر في الموقف من المجتمع المدني بين مؤيد ومعارض لتوظيف مفهوم المجتمع المدني، بين من يريد تبني المفهوم

¹ - غليون (برهان). بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشان للنشر، الجزائر، ط4، 1990، ص 185.

على نفس الصورة التي وُظفت في أوروبا وبين من يحاول التعبير عنه بمفاهيم أخرى مستوحاة من التراث الثقافي العربي مثل مفهوم "المجتمع الأهلي"، وذلك تجنباً للمشكلة النظرية المعرفية المتعلقة بغموض المفهوم وضبابيته عند عامة الناس وخاصتهم، حيث سينتقل هذا الغموض إلى الواقع ويجعله على نفس الحال مع وجود مفاهيم أخرى في نفس المستوى من الغموض "لأن عولمة المفاهيم السوسيولوجية زادت من غموض صورة الواقع الاجتماعي وتشويهه"¹، فمفهوم المجتمع المدني نتاج واقع سوسيوتاريخي خاص جداً فإذا ما نقل إلى غير بيئته الأصلية ستنتقل معه بعض دلالاته التي طبعت مساره التأسيسي، مثل قضية مقابلته مع المجتمع الديني أو مع المجتمع السياسي وهذا ما لا يتطابق مع الواقع الثقافي العربي.

يتعلق الكلام السابق بحال مفهوم المجتمع المدني من الناحية النظرية، أما من حيث الممارسة الواقعية المتعلقة بمؤسساته، فمن الباحثين من يقول بوجود المجتمع المدني عند العرب منذ القديم، حيث يقول الطاهر لبيب: "... لكن بالنسبة للمجتمع العربي الوسيط فإنه على عكس ما يشاع قد عرف مجتمعا مدنيا، بل أن المجتمع المدني الحالي قد تقلص بالنسبة لما عرفه المجتمع المدني الوسيط"²، وأستدل على ذلك بما ورد في مقدمة ابن خلدون، حيث استخدم هذا الأخير مفاهيم من قبيل العمران البشري والاجتماع الإنساني والسياسة المدنية والدعوة والبيعة وغيرها من المفاهيم التي اعتبرها الطاهر لبيب تعبيرا عن شكل من أشكال المجتمع المدني، وأستدل من تبنى رأي الطاهر لبيب بأن التاريخ العربي الإسلامي

¹ - محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،

ص 155

² - لبيب (الطاهر) . مرجع سبق ذكره، ص 250.

يُخبر عن وجود ما يشبه مؤسسات المجتمع المدني الحالي خاصة من الجانب الوظيفي ضاربين المثال في كل مرة بمؤسسات الوقف. وهناك رأي آخر يعارض فكرة وجود مجتمع مدني عربي في القديم يعتقد أصحابه أن هذه البناءات مجرد أشكالاً تقليدية تحمل سمات تلك المرحلة التاريخية مثل العلاقات القبلية والقرابية، وهي حسب رأيهم بعيدة عن خصائص مؤسسات المجتمع المدني الحالي المرتبطة بالحدثة والعقلانية الأوروبية، وطالما المجتمعات العربية لم تشهد هذا التحول وهذا النظام فلا يمكن الحديث عن المجتمع المدني قبل التحول الاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات. من هذا المنطلق نادى أصحاب الرأي الثاني إلى جعل المجتمع المدني وسيلة لتحقيق تلك الحدثة المنشودة والانتقال من مجتمع المؤسسة الطبيعية-القبلية- إلى مجتمع المؤسسة العقلانية حسب تصنيف الجابري، لذلك ربط هذا الاتجاه مسألة حضور المجتمع المدني وممارساته لأدواره بتحقيق الانفتاح السياسي وقيام مجتمعات ديمقراطية في البلدان العربية.

خلال السبعينات من القرن العشرين تم تبني المجتمع المدني بصورة ملموسة في البلدان العربية نتيجة للتحويلات السياسية الكبرى على الصعيد المحلي والدولي، ليتكسر أكثر مع انتشار ظاهرة العولمة بعد ذلك...، ساعد في ذلك أن تزامنت مع هذه التحويلات أزمة فقدان الثقة بين المجتمعات والأنظمة الحاكمة العاجزة عن مواكبة الطموحات الجماهيرية والتفاعل معها، ولم تحقق آمال مواطنيها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فدخل المجتمع المدني " كموضوع مركزي للتفكير قد ظهر في المناقشات أواخر السبعينات في بلدان المغرب العربي قبل

المشرق وفي صفوف اليسار قبل الأوساط البرجوازية الليبرالية¹، يعود هذا الاختلاف حسب وجهة نظرنا إلى خصوصيات سياسية وثقافية تميزت بها كل من الدولة والمجتمع في المغرب العربي عنه في مشرقه، حيث كانت أنظمة الحكم في المشرق تقليدية محافظة أكثر من مثيلتها في المغرب العربي، وحيث أن النخب الثقافية في البلدان المغاربية أكثر تماسا مع ما يجري في الغرب، لقربها زمانيا من الاستعمار وقربها الجغرافي من أوروبا اوجد اتصال ثقافي سهل انتقال مفهوم المجتمع المدني.

ويرى الجابري في سياق محاولات تناول هذا الموضوع أن دراسة تشكل المجتمع المدني العربي يجب أن يأخذ في الحسبان مختلف مفاصل المجتمع وتشعبات حراكه الاجتماعي، مستنداً إلى خلفية نظرية تربط الباحث بمعطيات المجتمعات العربية وطبيعة تكوينها ومعرفة مكان الصراع فيها وأنواعه واتجاه الحركة داخلها، بدل أن يبقى الباحث الميداني مشدوداً إلى قياسات ونماذج تجد خلفيتها النظرية وأساسها الاجتماعي التاريخي في واقع آخر². وهي دعوة من الجابري إلى نوع من الانعكاسية (تأملية) المعرفية التي تمكن الباحث في الظاهرة الجمعية من إدراكها من الداخل، بالاستناد إلى كل ما يحيط بها ويؤثر فيها انطلاقاً من مبدأ "الكل المترابط"، وكل هذا ضمن إطار تاريخي يتتبع محطات النشأة والنمو لهذه الظاهرة.

¹ - الكنز (علي). وعي المجتمع: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، إشراف

عبدالله حمودي، دار توبقال، المغرب، ط1، 1998، ص 23

² - الجابري محمد عابد. "تساؤلات وآفاق". وعي المجتمع: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق

الديمقراطية، إشراف عبدالله حمودي، دار توبقال، المغرب، ط1، 1998، ص52

ثالثا: المجتمع المدني في الجزائر وإعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية

كان تجلي ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر بصورة فعلية خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، على اعتبار أن وجوده قد ارتبط بوجود نظام سياسي ديمقراطي- تعددي، وهذا لم يحدث قبل الحركية السياسية والاجتماعية التي تلت أحداث أكتوبر 1988، إلا أن هذا لا يعني غيابه التام عن سياق الممارسات الاجتماعية الواقعية في فترات تاريخية سابقة، فقد سُجل وجود العديد من الجمعيات قبل ذلك بشكل من الأشكال خاصة في عهد الاستعمار الفرنسي، لكن على قلتها ومحدودية نشاطها لم يتم تناولها بشكل موسع خلال تلك المرحلة التاريخية، وعموما فإن البحوث السوسيولوجية حول المجتمع المدني في الجزائر لم تزل في مرحلة الانطلاق وتتميز في الغالب بالطابع النظري باستثناء بعض رسائل الدكتوراه والماجستير الجديدة خاصة بعد 2006.

فالخطاب العلمي حول الظاهرة الجمعوية في الجزائر لم يتجاوز عمره الربع قرن، لارتباط انتشاره بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة بعد 1990، التي أوجدت صورة جديدة للنظام السياسي الحاكم، حيث سمح بتعددية حزبية وأيديولوجية ولو شكلية، لذلك فإن "المعالجة العلمية للظاهرة الجمعوية في الجزائر لم تصل إلى المستوى المأمول من حيث النظر وأدوات التحليل والتقييم"¹ وهذا الأمر يسري على الأقل إلى غاية عقد ونصف من الزمن بعد نقطة التحول الكبرى في تاريخ الحركة الجمعوية، ربما يرجع هذا التأخر إلى حالة الترقب إلى ما

¹ - الزبير عروس. الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق، المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا

الاجتماعية والثقافية، دفاتر المركز، عدد 13، 2005، ص12

ستؤول إليها الأحداث الأمنية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة والتي أثرت على جميع الأصعدة، حتى مجال البحث العلمي.

وان كل دراسة موضوعية لهذه الظاهرة ليستدعي حتما النظر في سياقها السوسيوثقافي الذي أوجدها، وصيرورتها التاريخية التي مرت بها، والتعرض لكل مؤثراتها الداخلية والخارجية، فليس غريبا عن المجتمع الجزائري المتميز تاريخه الاجتماعي بالروح الجماعية أن يؤسس مؤسسات للفعل الجماعي تماثل مؤسسات المجتمع المدني الحالية في أدوارها الاجتماعية، يمكن ان نوضحه بشكل مختصر فيما سيأتي:

1- البنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري خلال المرحلة العثمانية:

فإذا ما رجعنا إلى المرحلة العثمانية سنجد ثراء اجتماعي وثقافي معتبر مع الانتشار الواسع للتعليم بشكله الرسمي والحر، لما اخذ المجتمع على عاتقه مهمة التعليم حين اتجه النظام الحاكم إلى الاهتمام بالأمور العسكرية كأولوية إستراتيجية، وقد ساعد هذا النمو التربوي والثقافي في تشكل بناءات اجتماعية دعمت الترابط الاجتماعي لمجتمع مختلط الأصول العرقية واللغوية، بشكل تجاوز معظم الإشكالات الاجتماعية لتلك الفترة. مع بقاء الصورة العامة المميزة للمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية، حيث شكل الطابع القبلي الإطار العام المنتج للعلاقات الاجتماعية، فكانت القبيلة هي البناء الاجتماعي الأول بعد الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد وبث قيم الولاء للجماعة وخدمتها.

فقد تمايزت القبائل في تلك الفترة إلى قسمين حسب متغير الولاء والقرب من النظام الحاكم، القسم الأول تمثله القبائل المعارضة للنظام، والقسم الثاني تمثله قبائل المخزن الموالية للسلطة العثمانية حيث مارست دور الوسيط - الوساطة هي

أحد أدوار المجتمع المدني الحديث - بين هذه الأخيرة والمجتمع، ورغم مساهمتها في عملية التمدن من خلال احتلالها لأراضي القبائل المتمردة إلا أن هذا الدور اتجه في معظم الأحيان لخدمة السلطة الحاكمة التي وظفت هذا النوع من القبائل كجهاز لتحقيق السيطرة والهيمنة على القوى الاجتماعية وكسب الشرعية.

وفي نفس الفترة التاريخية مارست مؤسسات الوقف دور جمعي هام، حيث قامت بأدوار عميقة في توطيد الروابط الاجتماعية وتقوية التضامن الاجتماعي، فاعتبرت الأوقاف بحق "أحد المظاهر المؤثرة في أسلوب حياة السكان وطريقة عيشهم، وهذا ما انعكس على العلاقات الاجتماعية وعلى النشاط الاقتصادي والتعامل الإداري وحتى الميول النفسية والقناعات الروحية والثقافية للسكان"¹، ولأنها كانت متحصنة بالإطار الشرعي فقد تجنبت تدخل السلطة الحاكمة في عملها، هذا المشكل الذي يعيق عمل الحركة الجمعوية الحالية.

2- الإدارة الاستعمارية ومحاولات تدمير شبكة العلاقات الاجتماعية.

استمر الدور الإيجابي لمؤسسات الوقف إلى غاية السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي الذي سيعمل على التضييق عليها ثم تصفيتا بصورة شبه نهائية، لما أدرك دورها كأحد عوامل المحافظة على تماسك المجتمع المراد تفكيكه²، وسيتمدد الأمر إلى مؤسسات الزوايا التي كانت هي الأخرى تمارس أدوارا اجتماعية متميزة، حيث وضعها المستعمر أمام خيارين: إما الولاء وإما "الفناء" وإنهاء حضورها الديني والاجتماعي مما حول البعض منها إلى أداة في يد الآلة الاستعمارية عملت من خلالها على التوجيه الأخلاقي والذهني لأفراد المجتمع.

¹ - سعيدوني ناصر الدين. الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أعمال ندوة الجزائر، مجلة

دراسات إنسانية، جامعة الجزائر، 30/29 ماي 2001، دار الحكمة، ص 59

² - نفس المرجع، ص 59

وفي سياق الايدولوجيا الكولونيالية الموجهة لأساليب التحطيم المبرمج للمجتمع الجزائري، عملت الإدارة الاستعمارية على احتواء كل المؤسسات التربوية والثقافية للمجتمع، وذلك بسن العديد من القوانين والتشريعات في مختلف المجالات، وقد وصل حجم التدمير الاجتماعي الاستعماري حداً بعيداً¹، جعلنا أمام مجتمع مفكك بنائنا ووظيفيا، فُصد من ذلك إعادة بنائه وفق مرجعية ثقافية أوروبية ليستجيب أفراد المجتمع الجزائري بعد ذلك لكل خطط السياسة الاستعمارية الاستغلالية المختلفة وراء أكذوبة نقل سمات الحضارة الأوروبية المتقدمة.

وقد كانت المدرسة الأداة الجديدة في يد الإدارة الاستعمارية لتحقيق مشروع المجتمع الجديد، حيث اعتقد منظروا الاستعمار أن التعليم هو أكثر الوسائل قوة وفعالية في استعمار "ذات" الجزائريين وعقولهم، من خلال تكوين طبقة مثقفة مشبعة بقيم الثقافة الأوروبية تكون وظيفتها نقل تلك القيم إلى أفراد المجتمع الآخرين بحكم قربهم اللغوي والوجداني.

جدير بالذكر الإشارة إلى المقاومة الكبيرة التي أبداهها المجتمع الجزائري لسياسة الاجتثاث الثقافي للمستعمر بشتى الوسائل المتاحة، وامتاز رد فعله في أحيان كثيرة بروح جماعية وعقلانية، جعلته يحافظ على أهم مكونات هويته، تجسدت إحدى هذه الوسائل في توظيف بعض البناءات الاجتماعية البعيدة عن يد الإدارة الفرنسية، مثل الجماعات الشريطية في الأرياف التي مارست أدوارا اجتماعية واقتصادية وحتى قضائية²، وفي مرحلة ثانية سيستخدم الجزائريون أساليب جديدة

¹ - اجرون شارل روبرت. تاريخ الجزائر المعاصرة، ت/عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982، ص36

² - الأشرف مصطفى. الجزائر: امة ومجتمع، ت/حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993، ص 65.

بعد احتكاكهم بالمعمرين في الداخل، وهجرة البعض منهم إلى الخارج بحثاً عن العمل، والدراسة بالنسبة للفئة المتعلمة "التي دفعتها الأحداث إلى الإقبال على الجامعات سواء القريبة أو البعيدة جداً عن الوطن، للتعبير كل التعبير عن حدة المقاومة الثقافية... ومشاركتهم في إظهار هويتهم وإبراز وجودهم بعدما بلغت المواجهة الثقافية المرحلة الخطيرة"¹، وقد سمح انضمام الجزائريين إلى الحركات العمالية التعرف على أساليب النضال النقابي فاستشعروا الحاجة لوعي قومي يسمح لهم بإعادة بعث مقومات مجتمعهم المهدد بالزوال، وهنا سيكون الانتباه إلى أهمية الجمعيات والأحزاب السياسية كوسائل لتحقيق المطالب السياسية والاجتماعية والثقافية.

ورغم تلك المقاومة فقد نجحت السياسة الاستعمارية في تحطيم جزء معتبر من البنية الاجتماعية للمجتمع وفك الارتباط بين أفرادها بعد تفكيك شبكة علاقاته الاجتماعية واستبدال المنظومة العلائقية والقيمية الأصلية بأخرى هجينة، نقلت الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات العلاقات القرابية إلى الحياة الجماعية الاصطناعية القائمة على الفردانية². وقد انتبه بعض المثقفين لخطورة هذا الأمر فقدموا مجهودات جبارة في هذا السياق قصد إعادة الإصلاح الاجتماعي والأخلاقي لترميم شبكة العلاقات الاجتماعية، يمكن أن نشير في هذا السياق إلى الدور الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين مستغلة الغطاء التشريعي لقانون 1901 الذي يختص بالنشاط الجمعوي. حيث مكن هذا القانون الجزائريين من تأسيس الكثير من الجمعيات.

¹ - ساري جيلالي. بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850-1950)، ت/عمر المعراجي، منشورات الوكالة

الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص 09

² - محمد نجيب بوطالب. مرجع سابق. ص 101

3- الحركة الجموعية في مرحلة الاستقلال: أسباب تراجع الدور.

أما بعد الاستقلال فقد وجدت الدولة الفتية نفسها أمام واقع اجتماعي متدهور خاصة من الناحية الاقتصادية، ووسط صراع دولي شديد بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي، وانطلاقاً من مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق طرابلس اختار أصحاب القرار في تلك الفترة طريق الاشتراكية كنظام اقتصادي وكنهج سياسي وإيديولوجي، وهو ما طبع السياسة الاجتماعية بطابع شعبي اتجه إلى احتواء جميع القوى الاجتماعية وضمها في إطار ما سمي بالمنظمات الجماهيرية، وإقصاء كل من يعارض الاختيارات الأحادية الجانب للنظام الحاكم، وهو ما سيجعله يواجه بمفرده تحمل المسؤوليات الكبرى في مختلف المجالات.

وقد استطاع النظام السياسي خلال فترة السبعينات من كسب ثقة المواطنين نتيجة النجاحات المحققة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وزاد النجاح الدبلوماسي الخارجي من دعم هذا الارتباط بين المجتمع والدولة، حيث استمر هذا التقارب ولو بشكل أقل إلى غاية منتصف الثمانينات أين واجه النظام أزمة مالية حقيقية مع الانخفاض الكبير لأسعار البترول منتصف الثمانينات - حينها أصبح شعار " من أجل حياة أفضل " بعيد المنال - وهنا ستبدأ حالة الانفصال بين الطرفين التي ستبلغ الذروة في أكتوبر 1988، ولا يهم في هذا السياق إن كان للأحداث من يحركها في الخفاء كما يرى البعض، إنما يهمنا من الناحية المعرفية وجود دوافع واستعدادات لدى الأفراد للتعبير بشكل جمعي عن رفضهم لسياسات النظام واختياراته.

وأمام المأزق الذي وقع فيه النظام والغضب الاجتماعي المتنامي ظهرت إلى الساحة القوى السياسية التي كانت تتحين الفرصة المواتية للظهور بشكل

معلن، فاستطاعت التأثير على عدد كبير من المواطنين الطامحين للتغيير، وستكون القوى الدينية المستفيد الأكبر من الوضع الجديد نتيجة قدرتها على التعبئة باستخدام خطاب حماسي عاطفي، وقد كانت قبل ذلك قد دخلت في مواجهات مع السلطة في عديد المرات.

وأمام ضغوطات الداخل وتأثيرات الخارج أدركت السلطة الحاكمة ضرورة إحداث التغيير والذهاب في طريق آخر غير الذي اختير منذ الاستقلال، فمكن التعديل الدستوري في فيفري 1989 من ظهور الأحزاب والجمعيات المدنية بشكل واسع، وسيكون هذا التاريخ نقطة تحول كبرى في تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر التي كانت قبل ذلك تعاني "الأمرين": التضييق الممارس من النظام المنغلق على ذاته، وحالة الضعف والانقسام التي تعانيهما النخبة المثقفة، يُضاف إلى ذلك سيطرة أشكال التعبير التقليدية على النسق السوسيوثقافي للمجتمع والتي لم تستطيع التكيف مع المعطيات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

وفي خضم الظهور الكثيف للجمعيات مع بداية التسعينات بدأت المحاولات المعرفية الأولى لتفسير هذه الظاهرة، وهنا برزت قراءتين: الأولى تقول بان المجتمع حاول بناء هياكل تنظيمية جديدة كرد فعل اتجاه الممارسات الاقصائية تارة والاحتوائية تارة أخرى للنظام الحاكم، حتى يفتح لنفسه وسائل جديدة لتحقيق مطالبه الاجتماعية والثقافية، وأما القراءة الثانية ففسرت الأمر بان النظام السياسي انشأ العديد من الأحزاب والجمعيات لجعلها قاعدة إيديولوجية جديدة - أجهزة إيديولوجية حسب تعبير التوسير Althusser - للخروج من أزمة فقدان الثقة واسترجاع القبول الاجتماعي.

والواقع أن المزوجة بين القراءتين يعطي صورة أوضح لفهم ما حدث، فواقع الحال أن كلا الطرفين يريد التغيير وتوجيهه لتحقيق أهدافه، فجعلت

الجمعيات وسيلة في يد الطرفين، حيث سيكون التوظيف "المصلحي" الضيق للحركة الجمعوية احد العوائق أمام فعل جمعي فعال بعد ذلك. وهنا برزت ثلاث صور افتراضية لعلاقة الحركة الجمعوية والنظام: أولها قطيعة وانفصال بين الطرفين لتضارب الأهداف وفقدان الثقة، ثانيهما تبعية الحركة الجمعوية للنظام السياسي الذي يسعى للهيمنة عليها وجعلها في خدمته، وثالث صور العلاقة هي التكامل والمشاركة بين الطرفين لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة في جميع المجالات وهو أمل كل المنتبعين والمهتمين بالمجتمع المدني.

إن النظر إلى محطات التغير التي ميزت تاريخ المجتمع الجزائري خلال الفترات التاريخية السابقة الذكر والتي مست أنظمتها البنائية والوظيفية ومنظومته القيمية والفكرية ستجعلنا أمام أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، حيث التقى الأفراد في حياتهم بحقول اجتماعية متغيرة باستمرار ومفتوحة خاصة في الوقت الراهن، وهم يجدون أنفسهم أمام عوالم ثقافية متعددة، تجعلهم يؤثرون في واقعهم الاجتماعي ويتأثرون به، بحسب قدرتهم على أن يكونوا فاعلين¹، وبحسب ما يستطيعوا تجاوز كل القهريات الاجتماعية التي تجعلهم في تبعية دائمة للسياق الاجتماعي الساعي للمحافظة على شكل بناءه، وكذا النسق السياسي الساعي للمحافظة على مصالحه.

والمأمل في فترة ما بعد التسعينات يرى هذا التغير يزداد شدة واستمرارية، مع التأثيرات الكبيرة لظاهرة العولمة خاصة في بعدها الثقافي، لما أصبح المجتمع الجزائري أكثر اتصالا مع المجتمعات الأخرى وثقافاتها، نتيجة التطورات الحاصلة في وسائل الاتصال وتقنياته التي جعلت الرأسمال الاجتماعي وشبكة العلاقات

¹ - جورج سو. مرجع سابق، ص22

الاجتماعية تتغير وفق الرأسمال الثقافي، حيث يعتقد مالك بن نبي أن جميع العلاقات السائدة بين الأفراد أصولها ثقافية¹، بمعنى تشكلها في مجموعة من التصورات قبل تجسدها واقعياً.

وقد أصبح الرأسمال الثقافي بدوره في حركية مستمرة نتيجة التدفق السريع للمعلومات والقيم والمعايير الاجتماعية عبر الوسائط الاتصالية الحديثة وبمساهمة المجتمع المدني العالمي ولید مرحلة العولمة، لمّا ستنافس هذه البناءات الاجتماعية الجديدة تلك التقليدية - كالأُسرة والقبيلة والعرش...الخ- في التنشئة الاجتماعية للأفراد.

وحيث أن الحديث عن قوة وفعالية الحركة الجموعية يقودنا إلى الربط بين متغيرين جد مهمين: يتمثل الأول في وجود نسيج سوسيوثقافي يساعد ويدعم الفاعلين في مجال الفعل الجموعي تدعيماً وجدانياً وقيماً وعلائقياً، وهنا بالتحديد تظهر أهمية شبكة العلاقات الاجتماعية لخلق التفاعل بين عالم الأفكار وعالم الأفراد وعالم الأشياء حسب مقارنة مالك بن نبي، ويتمثل المتغير الثاني في وجود فضاء سياسي مفتوح يقبل اختلاف الآراء وتعدد المواقف ويمنح الاستقلالية للجمعيات، ويجعل منها شريكاً لاحتواء الأفراد والقوى المجتمعية.

وحيث أن الملاحظ لواقع المجتمع المدني الجزائري في الوقت الراهن يسجل تراجعاً كبيراً في فعالية دور جمعياته - بعد الأداء الجيد في بداية تأسيسه في التسعينات- حتى أصبح محل انتقاد وتذمر من السلطات ومن المواطنين على السواء، مما دفع الحكومة إلى اعاءة النظر في قانون 31/90 وإصدار قانون جديد مع بداية سنة 2012. والأمر باعتقادنا يتجاوز بكثير المسائل القانونية، إنما

¹ - بن نبي مالك. ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، ت/عبد الصابور شاهين، دار الفكر، دمشق،

المسألة الأهم ذات أبعاد اجتماعية-ثقافية وأخرى سياسية سنتطرق إلى الحديث عنها ولو بشكل مختصر لفتح المجال للبحث فيها لمن كان له اهتماما بهذا الموضوع.

فأما الأبعاد الاجتماعية-الثقافية لقضية ضعف الفعل الجمعي فتعود إلى طبيعة التحولات في شكل العلاقات الاجتماعية المتجهة نحو فردانية أكبر على غير ما عرف به تاريخ المجتمع الجزائري حيث كانت تسود الروح الجماعية وقيم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وقد انعكس ذلك على الجمعيات فأنتج ما اشرفنا إليه في دراسة سابقة بغياب "الروح العضوية"، التي من مؤشرات غياب الإحساس بالانتماء وعدم شعور أعضاء الجمعيات بالولاء وبأنهم جزء من الجمعية المنتمين لها تنظيميا، مما يخلق حالة من اللامبالاة عند هؤلاء فيغيب الاندفاع والحماس للالتزام لتحقيق أهداف الجمعية، على العكس من ذلك فإننا نلاحظهم يتجهون لتحقيق أهدافهم الخاصة بتوظيف الجمعيات كأداة، وساعد على بروز ذلك انتشار الأنانية والقيم "الميكافيلية" عند الكثير.

وأما البعد السياسي فيتعلق بتأخر ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تتجاوز كل أشكال الاحتواء والإقصاء وبث ثقافة المواطنة والديمقراطية التي تسمح ببناء منظومة علاقات واضحة المعالم تحمي الحقوق وتدفع للقيام بالواجبات بكل إخلاص وتفاني.

خاتمة

إن إعادة بعث القوة في المجتمع المدني الجزائري ترتبط حتما بالتطور العام للمجتمع وبما يتيح هذا التطور من هيكلة للأفراد داخل جمعيات المجتمع المدني، والقدرة على الانتقال من مختلف التنظيمات القديمة (القبيلة، العرش، الجماعة...) إلى التنظيمات الحديثة التي تتطلب درجة عالية من الوعي والتعلم ومعرفة جيدة لأحوال

المجتمع ومتطلباته، حتى لا يكون عمل هذه الجمعيات ضعيف ودون جدوى أو ينحرف إلى أهداف غير جموعية، فالإشكالية المطروحة بحدّة بعد عقدين ونصف من ولادة المجتمع المدني في الجزائر تتمركز أساساً حول الوظيفة الأولى لهذا التكوين الاجتماعي الجديد ومدى تحققها في أرض الواقع، طبعاً هذه الوظيفة التي تخص بالدرجة الأولى تحقيق حاجات المجتمع المختلفة اعتباراً من كون مفهوم المجتمع المدني هو " مفهوم عام يشمل مختلف المؤسسات التي ينشئها الناس فيما بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية "¹. والعمل على أن تكون واسطة بين المجتمع والسلطة، وإن تحقيق هذه الخدمة يفترض وجود مجتمع مدني قوي إلى حد بعيد من حيث البناء التنظيمي الداخلي لكل جمعية، ومن جهة أخرى القدرة على العمل بكل حرية واستقلالية بعيداً عن أي قهريات ثقافية واجتماعية أو حتى سياسية لأداء هذه الوظيفة النبيلة.

قائمة المراجع:

أ- بالعربية:

- 1- اجرون شارل روبرت. تاريخ الجزائر المعاصرة، ت/عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982
- 2- الأشرف مصطفى. الجزائر: امة و مجتمع، ت/حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993.
- 3- الجابري محمد عابد. " تساؤلات و آفاق "، وعي المجتمع: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، إشراف عبدالله حمودي، دار توبقال، المغرب، ط1، 1998
- 4- الزبير عروس. الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والافاق، المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، دفا تر المركز، عدد13، 2005.
- 5- الكنز علي. "المجتمع في البلدان المغاربية"، وعي المجتمع: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، إشراف عبدالله حمودي، دار توبقال، المغرب، ط1، 1998
- 6- بشارة عزمي. المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998

¹ - الجابري محمد عابد. مرجع سابق، ص39

- 7- بن نبي مالك. ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، ت/عبد الصابور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1986
- 8- ساري حيلالي. بروز المثقفة الجزائرية (1850-1950)، ت/عمر المعراجي، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص 09
- 9- سعيدوني ناصر الدين. الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أعمال ندوة الجزائر، مجلة دراسات إنسانية، جامعة الجزائر، دار الحكمة، 30/29 ماي 2001
- 10- غرامشي (أنطوني). الأمير الحديث، ت/قيس الشامي، منشورات عويدات، بيروت، باريس، دون سنة، ص 13.
- 11- غليون (برهان). بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشان للنشر، الجزائر، ط 1، 1990
- 12- دليو ستفنس. التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت/ربيع وهبة، نسخة الكترونية، منتدى مكتبة الاسكندرية، دون سنة
- 13- قنديل أمين (مرسي). المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة الجمعيات الأهلية في الوطن العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994
- 14- لبيب (طاهر). " المجتمع المدني في الوطن العربي "، في مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الكويت، عدد 61-62، نوفمبر 1989
- 15- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

ب- بالفرنسية:

- 1- Neveu (Erik). *Sociologie des Mouvements Sociaux*, edition La découverte, 3ème, edition, Paris, 2002
- 2- Sue (roger). *La société civile face au pouvoir*, Paris, Presses de Sciences Politique 2003
- 3- Touraine (Alain). *Production de la Société*, édition Seuil, Paris, 1973